٨ ـ المشاركة في الهيئات والاطر القيادية للانتفاضة الفلسطينية، وعلى المستويات كافة، من القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة الى اللجان الشعبية، ثمّ الى اللجان المتخصصة في المجالات كافة. وهذه المشاركة أعطت عمل الهيئات حيوية ونشاطاً من طبيعة خاصة.

وامتدت المساهمة العمالية الى النشاطات الجماهيرية اليومية، فشارك عمال الضفة والقطاع في التظاهرات، وفي القوات الضاربة، وفي المصادمات اليومية مع قوات الاحتلال. وتكشف الارقام والنسب المتعلقة بالشهداء والجرحى والمعتقلين الحجم الكبير للمشاركة العمالية في هذه الانشطة[٢١].

والخلاصة، ان دور العمال في الانتفاضة يتبدّى في مشاركة ممثلي الطبقة العمالية في الهيئات واللجان كافة، التي انبثقت عن الانتفاضة، ابتداء من القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة وانتهاء بأصغر لجنة في الحي؛ كما شارك العمال في شتى أشكال المقاومة الجماهيرية، ابتداء من المذكرة والنداء والبيان، وانتهاء بالفرق الضاربة والصدامية، والاضراب العام، والامتناع عن العمل في المؤسسات والمشاريع الاسرائيلية. لقد اضطلعت الطبقة العاملة بدور طليعي في الانتفاضة، وكان لهذا الدور تأثير كبير في اكتساب السمة الديمقراطية لقيادة الانتفاضة وأدواتها الكفاحية؛ كما اكتسبت الانتفاضة صلابة هائلة وطول نفس واضحين في خوض الصراع مع الاحتلال والصمود في وجهه.

الآثار المباشرة لمشاركة العمّال في الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي

ان تأثير مشاركة العمال في الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي يقسم الى نوعين:

الاول تأثيرات عامة، يشترك فيها عمال الضفة والقطاع الى جانب غيرهم من الطبقات والفئات الفلسطينية المساهمة في أنشطة الانتفاضة. وهي تأثيرات ذات سمة عامة من طراز التأثيرات الناجمة عن مقاطعة البضائع والسلع الاسرائيلية في الاسواق الفلسطينية؛ وكذلك الامتناع عن دفع الضرائب والغرامات المفروضة على السكان العرب؛ ويضاف الى ذلك الخسائر التي تصيب جنود الاحتلال والمستوطنين اليهود، وتلك التي تصيب المرافق والخدمات والمنشآت الاسرائيلية، خاصة في الضفة والقطاع؛ كما يمكن ان يندرج تحت هذا النوع من التأثيرات التكاليف الباهظة التي تدفعها اسرائيل لقمع الانتفاضة، وهي ذات اثر مباشر على الاقتصاد الاسرائيلي[٢٢].

ان بعض مؤشرات هذا النوع من تأثيرات الانتفاضة في الاقتصاد يمكن ملاحظته في العديد من التصريحات الاسرائيلية. ومن هذه التصريحات قول المستشار الاقتصادي السابق لرئيس الوزراء، أمنون نوفيك، ان الانتفاضة كلفت اسرائيل، في الشهور الثمانية الاولى، حوالى ٨٠٠ مليون دولار، أي نحو مئة مليون دولار كل شهر[٢٣].

وقد أضاف مدير عام وزارة الصناعة والتجارة، يورام بيلزوفسكي، موضحاً جانباً آخر من تأثيرات الانتفاضة في الاقتصاد، فقال: «ان فلسطينيي الضفة والقطاع اشتروا، في السنة الاخيرة، بضائع اسرائيلية قيمتها ٢٥٠ مليون دولار فقط، مقابل ٨٥٠ مليون في السنة التي سبقتها، ممّا يعني ان المقاطعة أدّت الى خسارة سنوية للمبيعات الاسرائيلية للضفة والقطاع مقدارها ٦٠٠ مليون دولار»[٢٤].

والثاني يمثل التأثيرات الناتجة عن اشتراك العمّال المباشر في الانتفاضة. وهي تأثيرات من طبيعة خاصة، ناتجة، اساساً، عن مقاطعة العمل في المستوطنات والمشروعات الاسرائيلية في الضفة